

أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

Impact of Institutional Quality in Attracting Foreign Direct Investment in Algeria An Empirical Study Using The ARDL Approach

سي جيلالي هاشمي ، مخبر البحث في التنمية المحلية و تسير الجماعات المحلية - جامعة معسكر، طالب دكتوراه، sidjillalieco@hotmail.fr
مختاري فيصل، مخبر البحث في التنمية المحلية و تسير الجماعات المحلية - جامعة معسكر، أستاذ التعليم العالي، mokhtarifaycal@gmail.com
تاريخ الإرسال: 2019/10/26 تاريخ القبول: 2020/01/24 تاريخ النشر: 2020/01/30

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة بين 1996-2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) المقترح من قبل (Pesaran and al, 2001)، وباستخدام مؤشرات الحرية الاقتصادية الصادر من Heritage Foundation's التي تعكس الجودة المؤسسية الاقتصادية ومؤشرات الحوكمة للبنك الدولي التي تمثل الجودة المؤسسية السياسية، توصلنا إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الجودة المؤسسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أظهرت النتائج إلى أن مؤشر الحرية الاقتصادية وحرية التجارة بالإضافة إلى الجودة التنظيمية والاستقرار السياسي تأثير إيجابي ومهم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المدى الطويل، كما تبين أن مؤشر الفساد تأثير سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجودة المؤسسية، الاستقرار السياسي، الحرية الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر، ARDL

تصنيف JEL: F21, O17, P26, O55, C22

Abstract

This paper aims to examine the impact of institutional quality in attracting FDI in Algeria from 1996 to 2017 using the (ARDL) Approach proposed by Pesaran and al (2001), and using Economic Freedom indicators issued by Heritage Foundation's, which reflects the economic institutional quality and governance indicators of the World Bank that represent political institutional quality, we have found a long-term relationship between institutional quality indicators and FDI flows. as the results show that the Freedom Index Economic and free trade in addition to organizational quality and political stability have a positive and important impact on the long-term flow of FDI in Algeria, as the corruption index has shown to have a negative impact on the flow of FDI in Algeria.

Key words: Institutional Quality, Political Stability, Economic Freedom, Foreign Direct Investment, Algeria, ARDL

Jel Classification Codes : F21, O17, P26, O55, C22.

- مقدمة:

تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي بلد رائد في المغرب العربي، وأحد البلدان القليلة التي نجحت في خفض معدل الفقر بواقع 20% في العقد الماضي. وفي الواقع، اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات مهمة لتحسين رفاه شعبها من خلال تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية، وفي ظل تهاوي أسعار النفط في السوق العالمية، انخفضت إيرادات الجزائر من النفط والغاز إلى النصف في السنوات الأخيرة، مما أسهم في حدوث انخفاض سريع في احتياطياتها من العملة الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات هيكلية تعوق النمو خارج قطاع المحروقات، مع استمرار ارتفاع معدل التضخم (Bank, 2018). وفي ظل هذا الوضع تعمل الجزائر على إيجاد بدائل من أجل الخروج من دوامة التبعية لقطاع المحروقات، وذلك من خلال تحسين البيئة المؤسسية السياسية والاقتصادية وبناء مؤسسات ذات جودة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتحول من اقتصاد يعتمد على المحروقات إلى اقتصاد متنوع مبني على إستراتيجية ناجحة تحقق التنمية الاقتصادية وعلى ضوء ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الجودة المؤسسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة سنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، حيث سنتناول في القسم الأول موجز عن بعض الأدبيات والدراسات السابقة التي تناقش تأثير الجودة المؤسسية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال القسم الثاني سنتطرق إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في الجزائر أما في القسم الثالث سنقوم بدراسة أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة بين 1996-2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذا البحث في أنه أحد الموضوعات الأكاديمية الذي يولي له صانعي السياسات الاقتصادية اهتمام كبير كون أن الجودة المؤسسية للبلدان لها تأثير كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تعني هذه الورقة البحثية بدراسة وتقييم الوضع الاقتصادي والسياسي وتأثير المتغيرات المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر

I- عرض موجز عن بعض الأدبيات والدراسات السابقة:

قد حظيت العلاقة بين الجودة المؤسسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية حيث يبرز (North, 1990) أهمية المؤسسات في تعزيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية. ، ومن المعروف أن المستثمرين الأجانب يولون قدرا كبيرا من الاهتمام للإطار المؤسسي للبلدان من أجل الاستثمار (OECD, 2012)، ولذلك تم التأكيد في الأدبيات السابقة على أنه ينبغي للبلدان أن تحاول إنشاء مؤسسات قوية وعالية الجودة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Daude & Stein, 2007) وعلى ضوء هذا سنتطرق إلى بعض الأدبيات التي تطرقت للعلاقة بين الجودة المؤسسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونذكر على سبيل المثال: تستكشف دراسة ل (Busse & Hefeker, 2007) الروابط بين المخاطر السياسية والمؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لعينة تتكون من 83 دولة نامية والفترة من 1984 إلى غاية 2003 ، تظهر النتائج إلى أن العوامل المؤسسية السياسية كاستقرار الحكومة ، وغياب الصراع الداخلي والتوترات العرقية ، والحقوق الديمقراطية الأساسية ، وضمن القانون والنظام ، هي محددات هامة للغاية لتدفقات الاستثمار الأجنبي للبلدان

وفي دراسة لـ (Naudé & Krugell, 2007) والتي تستخدم مقارنة قياسية لتحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، أكدت الورقة البحثية أن من المحددات القوية للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في الاستهلاك الحكومي، ومعدل التضخم، والاستثمار، والحكم (الاستقرار السياسي، والمساءلة، والعبء التنظيمي، وسيادة القانون)، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن السياسات الجيدة التي تقوم بها المؤسسات ذات جودة محدد هام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتبحث دراسة لـ (Fukumi & Nishijima, 2010) في التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والجودة المؤسسية من خلال تحليل عينة تتكون من 19 دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجدت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يحسن نوعية المؤسسات، في حين تجذب المؤسسات الجيدة المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة، كما تشير نتائج الدراسة إلى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والجودة المؤسسية تستدعي قدرًا معينًا من الاهتمام.

وتشير دراسة لـ (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2011) أن الحكم الراشد لبلد ما، على سبيل المثال، الاستقرار السياسي والجودة التنظيمية والسيطرة على الفساد هي الشرط المسبق لاجتذاب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل

وتظهر المتغيرات المؤسسية، وتحديدًا مؤشر الفساد والقيود السياسية وحماية حقوق الملكية، من المحددات الرئيسية لجلب الشركات متعددة الجنسيات في مجال الاستثمار وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ذلك فإن العوامل المؤسسية السياسية المتمثلة في سيادة القانون والقضاء المستقل هي من المحددات الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد (Staats & Biglaiser, 2012)

وفي دراسة لـ (Buchanan & Rishi, 2012)، والتي ندرس أثر الجودة المؤسسية على مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والتقلبات، تجد أن الجودة المؤسسية الجيدة لها أهمية كبيرة في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بينت نتائج الدراسة على أن الجودة المؤسسية لها تأثير إيجابي وهام على الاستثمار الأجنبي المباشر. وبشكل أكثر تحديدًا، تجد الدراسة أن تغييرًا واحدًا في الانحراف المعياري في الجودة المؤسسية يحسّن الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.69، وترتبط العوامل المؤسسية بشكل سلبي وكبير مع تقلب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قد يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، كما أشارت النتائج إلى ضرورة التركيز على الإصلاح المؤسسي لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تبحث دراسة (Herrera-Echeverri & Estévez-Bretón, 2014) في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والجودة المؤسسية والحرية الاقتصادية وريادة الأعمال، للفترة الممتدة من 2004 إلى 2009 لـ 87 دولة، تكشف نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية قوية بين الجودة المؤسسية وتوليد الأعمال في الدول ذات الدخل المرتفع والمنخفض والدول الناشئة، حيث أن حرية إنشاء الأعمال والاستثمار لها تأثير على توليد الأعمال في البلدان الناشئة، و أبرزت نتائج الدراسة على أن هناك علاقة مباشرة وهامة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة المؤسسية.

وتبحث دراسة لـ (Chaib & Siham, 2014) عن تأثير الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2011 باستخدام مؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة التراث Heritage Foundation's والذي يعكس الجودة المؤسسية الاقتصادية ومؤشرات الحوكمة: فعالية الحكومة والصوت والمساءلة

التي تمثل الجودة المؤسسية السياسية، تشير النتائج الرئيسية للدراسة إلى أن الجودة المؤسسية الاقتصادية والصوت والمساءلة لهما آثار إيجابية طويلة الأجل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما توصلت الدراسة إلى أن التحسن في مؤشر الحرية الاقتصادية والصوت والمساءلة بالجزائر يمكن أن يثمر على توفير مناخ جيد للاستثمار وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل

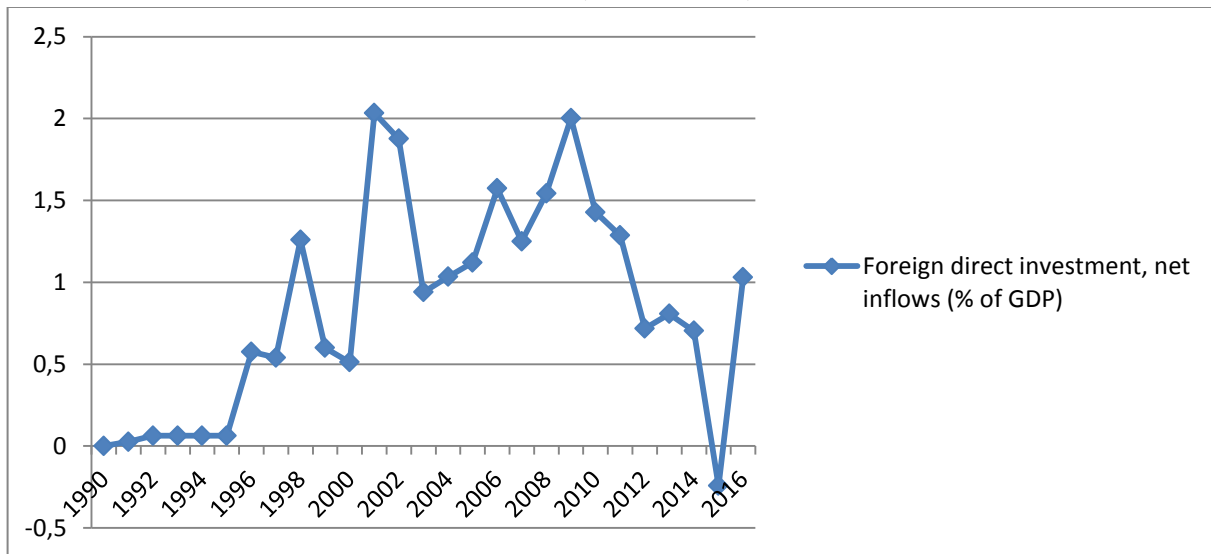
وفي دراسة لـ (Iamsiraroj & Ulubaşoglu, 2015) والتي تستكشف العلاقة بين النمو والاستثمار الأجنبي المباشر لعينة تتكون من 140 دولة للفترة من 1970 إلى 2009، يوثق بشكل قاطع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر أمر مهم للنمو، وبينت نتائج الدراسة على أن العوامل المؤسسية والانفتاح التجاري والتنمية المالية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

وقام (Ameer, Xu, & Peres, 2016)، بدراسة تأثير الجودة المؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام معطيات بانل لـ 110 دولة خلال الفترة من 2002 إلى غاية 2012 حيث قام بتصنيف الدول إلى "متطورة" و "نامية"، أظهرت نتائج الدراسة إلى أن البلدان التي تسجل تغيرا واحدا للانحراف المعياري في الجودة المؤسسية يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.297 في ظل سيادة القانون. ومن ناحية أخرى، فإن نتائج البلدان النامية تثبت أن المؤسسات لا تعمل بشكل جيد نتيجة هيكل المؤسسات الضعيف مما يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي ورقة بحثية لـ (Ullah & Khan, 2017) تكشف النتائج أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستثمار المحلي والحرية الاقتصادية والحوكمة له أثر إيجابي وهام على تدفقات الاستثمار الأجنبي وخلصت الدراسة إلى أن العوامل المؤسسية تلعب دوراً هاماً في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأبرزت دراسة لـ (Kurul & Yalta, 2017)، التي تنظر في العلاقة بين العوامل المؤسسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية وباستخدام منهجية بانل، تظهر النتائج التجريبية المستندة إلى 113 بلداً نامياً خلال الفترة 2002-2012 أن الجودة المؤسسية ضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

II- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

شكل رقم (01): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من GDP) بالجزائر



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية : <https://data.worldbank.org>

كما هو واضح في الشكل البياني أعلاه ، شهدت الجزائر تقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2016 ، بحيث كان دخول الاستثمار الأجنبي المباشر FDI مسموحاً به فقط في قطاع المحروقات ، قبل عام 1999 ، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة جدا لا سيما في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق والعشرية السوداء كان لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبعد عام 1999 ، عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة ، لكنها بشكل عام لا تكفي (CHINE, DJEDDI, & HAIDOUCHI, 2017) ، حيث وعلى الرغم من أن الاقتصاد الجزائري قد تميز ببعض الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلا أنه لا يزال يفتقر إلى إمكاناته الجذابة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث لا يزال المستثمرون الأجانب مترددون في اتخاذ قرار نقل أصولهم إلى السوق الجزائرية. (Mohammed, Benhabib, Lazrag, & Zenagui, 2015)

وسجل الاقتصاد الجزائري خلال التسعينيات مستويات منخفضة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ضعف وضعه السياسي الذي تميز بالعنف وعدم الاستقرار، وحال هذا الوضع دون وصول المستثمرين الأجانب إلى جميع القطاعات الاقتصادية (O.E.C.D, 2006) ومع ذلك لم يدم الوقت طويلا حتى تمكنت الجزائر من إعادة الاستقرار السياسي في البلد مع مطلع الألفين وسجلت خلال سنة 2001 تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر ، لا سيما مع إصدار قانون جديد للاستثمار يشمل مجموعة من الحوافز والامتيازات والضمانات للمستثمرين الأجانب كذلك ، وساعد برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في أبريل 2001 في اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعزيز الهياكل الأساسية (Unit, 2007)

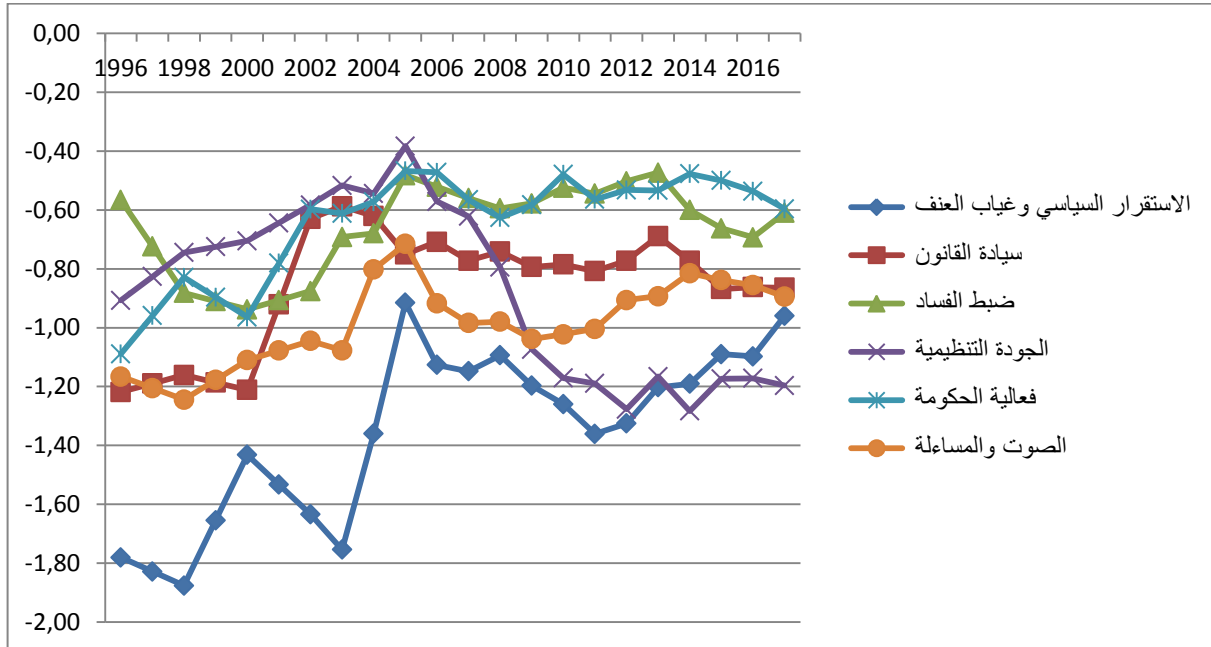
وأجرت الجزائر إصلاحات لتسهيل إنشاء الأعمال التجارية وتحسين الإطار الذي تعمل ضمنه الأعمال التجارية ، بما في ذلك: مراجعة القانون التجاري وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات بالإضافة إلى الإعفاء الضريبي للشركات ، وتم إنشاء وكالة وطنية للاستثمار تهدف إلى تسهيل تأسيس الشركات. وتشمل التدابير الأخرى تطوير المناطق الصناعية لتسهيل الترحيب بالمستثمرين ، وتعديل التشريعات المتعلقة بالوصول إلى الأراضي (مراجعة شروط منح الامتيازات للأراضي العامة ، وما إلى ذلك) (Bank A. D., 2011) ، وترجع الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بشكل كبير إلى التحول السريع إلى تحرير الاقتصاد ، لاسيما الخصخصة والإصلاحات والتدابير الجديدة التي اتخذتها الجزائر لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تنمية البلاد، ويمكن تفسير ذلك من خلال الاستثمار المتنامي في الصناعات الاستخراجية ، لاسيما موارد التعدين والطاقة. وعموما يرجع الزيادة الهائلة في تدفقات FDI إلى ثلاثة عوامل رئيسية ، وهي النمو الاقتصادي القوي والمستقر ، والطلب العالمي على النفط والإصلاحات من أجل تحسين بيئة الاستثمار. (Salim, 2008)

II-1- الجودة المؤسسية السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لدراسة جودة المؤسسات السياسية ومدى تأثيرها في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر سنعتمد على المؤشرات الستة للحكومة التي يصدرها البنك الدولي، والمتمثلة في إبداء الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد (Jha & Zhuang, 2014)

ويعرف (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2011) الحوكمة على أنها "التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما" وفي ما يلي نستعرض تطور مؤشرات الحوكمة في الجزائر للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2016

شكل رقم (02) : تطور مؤشرات الحوكمة في الجزائر للفترة من 1996-2016



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية ؛ <https://data.worldbank.org>

ويتضح من خلال الشكل (02) أن الجودة المؤسسية السياسية في الجزائر لا تزال هشة وضعيفة نتيجة البيانات السلبية لمؤشرات الحوكمة العالمية فقد اتسم العقد الماضي المظلم بالعنف الشديد والاضطرابات الاجتماعية ، والفساد المتفشي في قطاعي الأعمال والقطاع العام في الجزائر، وخاصة قطاع الطاقة، في عام 2012 احتلت الجزائر المرتبة 105 من بين 174 دولة شملتها الدراسة الاستقصائية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2012 لمنظمة الشفافية الدولية، بالإضافة إلى ذلك افتقار التنوع الاقتصادي بسبب الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات. ومع ذلك ، اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات قليلة لتنشيط البيئة المؤسسية ، مثل إلغاء قانون الطوارئ وبعض التحسينات في حرية الصحافة وتوسيع المشاركة في الانتخابات البرلمانية (House, 2013)

كما عملت الجزائر على تطوير الإطار المؤسسي و التشريعي للبلد، وهي الإستراتيجية التي تسعى من خلالها السلطات الجزائرية إلى تعزيز كفاءة المؤسسات و تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية للبلد، من خلال الحد من تعدد التشريعات التي تحكم الاستثمار بغية تحقيق الشفافية والوضوح للمستثمرين الأجانب، وقد تجلّى ذلك من خلال مراجعات متعددة لجميع القوانين والقرارات والإجراءات المتعلقة بقطاع الاستثمار منذ عام 2001، ويعكس هذا الاتجاه اهتمام الحكومة بتعزيز وتطوير بيئة الاستثمار من خلال اعتماد قوانين جديدة وإضافة حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء،

وبالتالي فإن تطوير كل من الأطر التشريعية والمؤسسية هو واحد من أهم السياسات التي اعتمدتها الجزائر من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ويمكن حتى اعتبارها المنصة التي تنفذ منها سياسات الجذب الأخرى. ومع ذلك ، فإن أحد إنجازات الجزائر في هذا المجال هو الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهي هيئة حكومية ذات طبيعة إدارية ، أنشئت لخدمة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. تم إنشاء هذه الوكالة في عام 1993 بموجب قانون تطوير الاستثمار في الجزائر ، وأصبحت على مر السنين المرجع الأساسي لجميع الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تغطي بأهمية كبيرة ، وذلك بفضل مجموعة من القوانين التي تحكم الاستثمار، على هذا الأساس بدأت الجزائر في الآونة الأخيرة في محاولة توفير مناخ استثماري مناسب مع جميع إمكانيات المساعدة والحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي من خلال إنشاء وسائل قانونية وتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين. (Salim, 2008, p. 95)

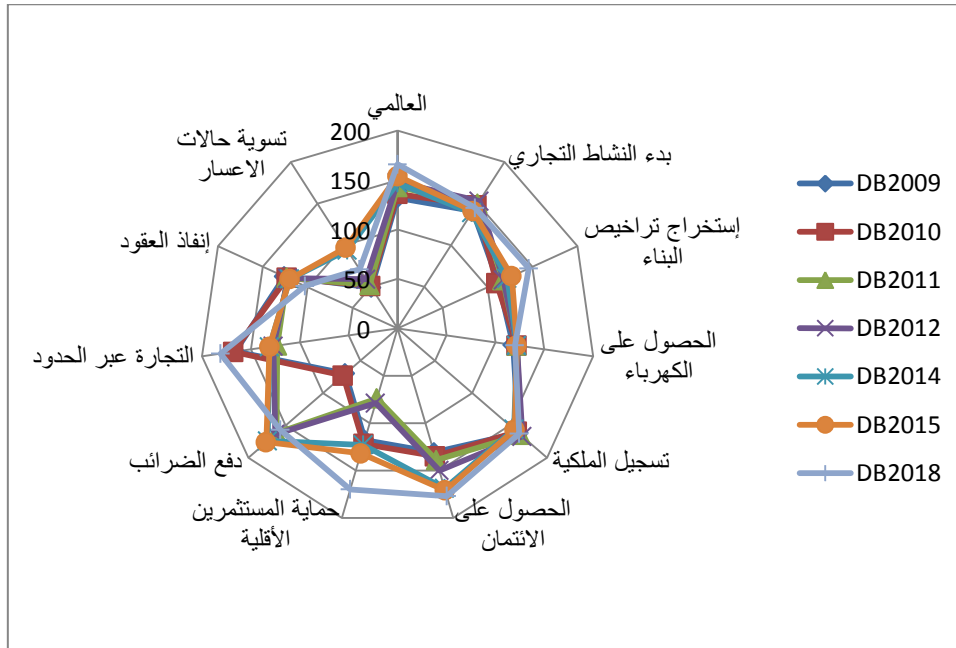
II-2- الجودة المؤسسية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر:

في أحدث طبعة لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017 احتلت الجزائر والمغرب وتونس المرتبة 156 و 68 و 77 على التوالي بين 190 بلدا، وتدفع هذه البلدان قدما الجهود الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال في مجموعة واسعة من السياقات الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من شغل الجزائر المركز 156، استطاعت الجزائر إحداث تحسن كبير في بيئة الأعمال هذا العام، وتصدر بلدان المغرب العربي التي أجرت إصلاحات حيث قفزت سبعة مراكز. ويرجع هذا التحسن الملحوظ إلى اعتماد أربعة إصلاحات لإلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لبدء النشاط التجاري، وتبسيط الحصول على رخصة بناء، وزيادة الشفافية في رسوم الكهرباء، وخفض معدل ضريبة الأعمال. (Bank., 2016)

يتم تصنيف الاقتصاديات في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 1 إلى 190. وتعني مرتبة عالية في سهولة القيام بأنشطة الأعمال أن البيئة التنظيمية أكثر مواتية لبدء وإدارة شركة محلية.

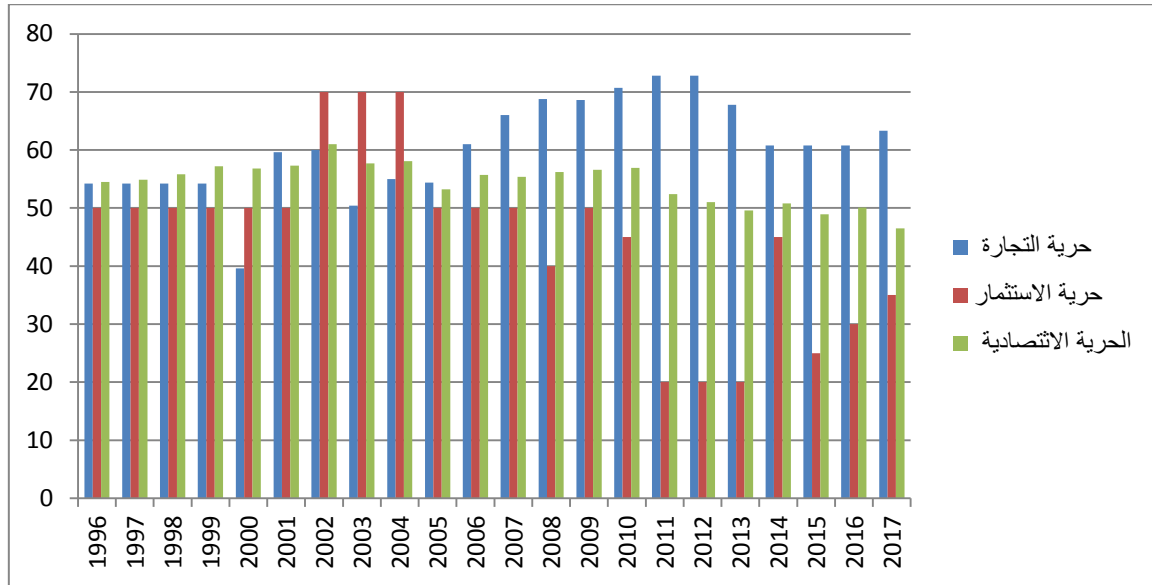
شكل رقم (03) : رتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر للفترة من 2009-2018



المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال؛ www.doingbusiness.org

وبالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر فقد شهد تقلبات كبيرة ، وتتلقى الجزائر تصنيفاً منخفضاً مقارنة بمعظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعدة أسباب ، مثل الإنفاق الحكومي التوسعي ، وعدم فعالية النظام التجاري ، والقيود المفروضة على حقوق الملكية ، تقييد التجارة ووضع حواجز جمركية ، وضعف القطاع المالي ، و النظام القضائي المستقل. والفساد على نطاق واسع. من المهم ملاحظة أن قطاع المحروقات المهيمن لا يولد الحوافز اللازمة لفتح الاقتصاد الجزائري (Foundation, 2013)

شكل رقم (03) : مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب للفترة 1995-2018



المصدر: الحرية الاقتصادية ، 2017 ، <https://www.heritage.org>

ويتضح من خلال الشكل (03) أن مؤشر الحرية الاقتصادية يسجل مستويات منخفضة وهذا ما يعكس الحالة الاقتصادية للجزائر من خلال القيود المفروضة على حركة التجارة ووضع الحواجز الجمركية، بالإضافة إلى تقييد حرية الأعمال، التجارة والاستثمار (Foundation, 2013) وهذا ما انعكس سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . حيث سعت الجزائر إلى إصلاح البيئة المؤسسية والسياسات الاقتصادية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم فوائده في الاقتصاد المحلي ، حيث أصبحت الجزائر أكثر ليبرالية في سياساتها الاقتصادية ، بهدف جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة نموها الاقتصادي ، مما ساعد على التخفيف من حدة الفقر. (Salim, 2008, p. 8)

وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2007 الصادر عن (UNCTAD, 2007) ، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائري إلى 795,1 مليار دولار في عام 2006 (مقارنة بمبلغ 081,1 مليار دولار أمريكي تحقق في عام 2005). ومع ذلك ، فإن إنجازات الجزائر في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ما زالت منخفضة مقارنة بإمكاناتها وأدائها بين بلدان أخرى في المنطقة، يجب أن يقال إن هذا مرتبط بفترة الأزمة الكبيرة التي واجهت البلاد في التسعينات، وكذلك بعض الحواجز الأخرى، حيث أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تأثيراً هامشياً على النمو الاقتصادي، في مجالات التمويل والعمالة ونقل التكنولوجيا وهيكل الصادرات (UNCTAD, 2004). ويرجع ذلك أساساً إلى

الآثار المرتبطة بالبيئة المؤسسية السياسية والانفتاح الاقتصادي ، فضلا عن الإطار المؤسسي والاستثماري الذي يتميز بسياسة استثمارية ضعيفة ومع ذلك ، فان الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً في تسهيل عملية الانتقال في الجزائر إلى اقتصاد مفتوح ، Meliani (2001) et al خلص إلى أن " الجودة المؤسسية تعد حاسمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر " . (Aghrout & Bougherira, 2004)

III - الدراسة القياسية لأثر الجودة المؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة تأثير الجودة المؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، وذلك باستخدام طرق وأساليب القياس الاقتصادي، حيث سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الاعتماد على اختبار كل من Phillips-Perron، Augmented Dickey-Fuller.

■ متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول الأتي متغيرات الدراسة وفترة الدراسة والرمز المعبر عنه، وتبيان مصدر البيانات لكل متغير

جدول رقم (01) : المتغيرات المستخدمة في الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	مصدر البيانات	فترة الدراسة
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)	World Bank	1996 – 2017
E.FR	مؤشر الحرية الاقتصادية	Heritage Foundation	
I.FR	مؤشر حرية الاستثمار		
B.FR	مؤشر حرية التجارة		
TR.FR	مؤشر حرية الأعمال		
COR	مؤشر ضبط الفساد	The Worldwide Governance Indicators	
PS	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف		
RQ	مؤشر الجودة التنظيمية		
RL	مؤشر سيادة القانون		

المصدر: من إعداد الباحثين

■ التعريف بمتغيرات الدراسة:

الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)(FDI): ويمثل المتغير التابع باعتباره مؤشر لقياس صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وقد استخدم هذا المؤشر في جل الأدبيات والدراسات الاقتصادية ذات الاهتمام الواسع بقياس أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشر الحرية الاقتصادية (E.FR) مؤشر يصدره معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal، ويقيس هذا المؤشر مدى تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية وأداء الأعمال

مؤشر حرية الاستثمار (I.FR): يقيس القيود التي تضعها الحكومة على تدفقات رؤوس الأموال بالإضافة إلى القيود التي توضع على المستثمرين الأجانب كحق التملك

مؤشر حرية التجارة (B.FR): و يقيس هذا المؤشر المعوقات الجمركية والغير الجمركية التي تواجه المصدرين والمستوردين بالإضافة إلى تقييم دور الحكومة في تحرير دخول وخروج السلع والخدمات

مؤشر حرية الأعمال (TR.FR): و يقيس هذا المؤشر حرية الأفراد في إنشاء وإدارة المشروعات دون تدخل الحكومة من خلال القواعد والإجراءات أو الضرائب والرسوم.

دليل قيمة مؤشرات الحرية الاقتصادية :

قيمة مؤشر	من 0 إلى أقل من 50	من 50 إلى أقل من 60	من 60 إلى أقل من 70	من 70 إلى أقل من 80	من 8 إلى 100
التصنيف	دولة غير حرة اقتصادية	دولة يغلب عليها غياب الحرية الاقتصادية	دولة معتدلة الحرية الاقتصادية	دولة ذات حرية اقتصادية شبه كاملة	دولة ذات حرية اقتصادية كاملة

المصدر: مؤسسة التراث وصحيفة وال ستريت جورنال، مؤشر الحرية الاقتصادية؛ www.heritage.org

مؤشر ضبط الفساد (COR): يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة في تحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الأشكال الصغيرة والكبيرة للفساد، فضلا عن "الاستيلاء" للدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة فهو يفسر فعالية المبادرات في مكافحة الفساد والفساد في النظام السياسي في البلد (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2011)

مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS): و يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب وهو مؤشر مركب يحوي على المتغيرات الشائعة في قياس عدم الاستقرار السياسي والمتمثلة في: التهديدات الإرهابية والعنف السياسي، التوترات العرقية، النزاعات المسلحة، الاضطرابات الاجتماعية، الانقلابات العسكرية، الطائفية في النطاق السياسي، التعديلات الدستورية

مؤشر الجودة التنظيمية (RQ): يقيس مؤشر الجودة التنظيمية قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتشجيع وتنمية القطاع الخاص وتعزيزه، ويشمل هذا المؤشر على درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد وفعالية التدابير التنظيمية فيما خص الصادرات، نوعية التنظيم المالي ودعم الاستثمار المحلي والأجنبي، اللوائح المتعلقة بالتجارة الخارجية، السيطرة على الأسعار والأجور، سياسات المنافسة، فعالية السياسة المالية ومدى هيمنة مؤسسات الدولة على النشاط الاقتصادي.

مؤشر سيادة القانون (RL): يقيس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة العملاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، لا سيما فيما يتعلق بنوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية، الشرطة، المحاكم، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف، كما يفسر أيضا مدى التأثير في السوق السوداء ومدى تطبيق العقود الخاصة وكفاءة النظام القضائي واستقلاليتها بالإضافة إلى مدى فعالية السياسات الرامية إلى حماية الأفراد (Mtiraoui & Lassoued, 2014)

حيث يقوم البنك الدولي بتقييم كل مؤشر للحكومة من -2.5 (الأداء السيئ) إلى +2.5 (الأداء الجيد)، وبما أن هذه الورقة البحثية تركز على تحليل أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فإن كانت القيم ايجابية فهذا يدل على أداء جيد، أما إذا كانت القيم سالبة فهذا يدل على أداء سيئ، حيث تجرى هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2017

■ عرض النموذج:

الصيغة الرياضية للنموذج: وفقا لتقديرات النموذج واعتمادا على معطيات 9 EViews تكون الصياغة الرياضية كالآتي:

$$FDI_t = \alpha_i + \beta_1 E.FR_t + \beta_2 I.FR_t + \beta_3 B.FR_t + \beta_4 TR.FR_t + \beta_5 COR_t + \beta_6 PS_t + \beta_7 RQ_t + \beta_8 RL_t + \varepsilon_t$$

■ اختبار جذر الوحدة: Unit Root Test

من أجل تحديد منهجية القياس الاقتصادي يتطلب ذلك دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الاعتماد على اختبار كل من Phillips-Perron، Augmented Dickey-Fuller لتكون النتائج وفق الجدول التالي:

جدول رقم (02): نتائج اختبارات ADF، Phillips-Perron لاستقرارية متغيرات الدراسة

القرار	نوع الاختبار		المتغيرات	
	Augmented Dickey-Fuller	Phillips-Perron		
I(1)	-3.083938 (0.0434) **	-3.071223 (0.0445) **	Level I(0)	FDI
	-5.869245 (0.0001) ***	-9.287080 (0.0000) ***	First Diff I(1)	
I(1)	-0.527696 (0.8669)	-0.379726 (0.8960)	Level I(0)	E.FR
	-5.671676 (0.0000) ***	-5.587504 (0.0000) ***	First Diff I(1)	
I(1)	-0.793662 (0.3601)	-0.742494 (0.3826)	Level I(0)	I.FR
	-5.437751	-5.698745	First Diff	

	*** (0.0000)	*** (0.0000)	I(1)	
I(1)	-1.002348 (0.2733)	-1.002348 (0.2733)	Level I(0)	B.FR
	-3.994244 *** (0.0004)	-3.994244 *** (0.0004)	First Diff I(1)	
I(1)	-1.984197 (0.2908)	0.565254 (0.8302)	Level I(0)	TR.FR
	-5.703042 *** (0.0002)	-6.201020 *** (0.0000)	First Diff I(1)	
I(1)	-2.260811 (0.4351)	-2.503174 (0.3232)	Level I(0)	COR
	-3.607407 *** (0.0011)	-3.591782 *** (0.0011)	First Diff I(1)	
I(0)	-1.328902 * (0.1644)	-2.312823 ** (0.0233)	Level I(0)	PS
	-4.529901 *** (0.0101)	-4.801196 *** (0.0055)	First Diff I(1)	
I(0)	-2.945414 *** (0.0122)	-2.015506 ** (0.0317)	Level I(0)	RQ
	-1.818990 (0.0665)	-3.756058 *** (0.0112)	First Diff I(1)	
I(1)	-2.416904 * (0.1499)	-1.155558 (0.2177)	Level I(0)	RL
	-2.969622 *** (0.0051)	-2.977985 *** (0.0050)	First Diff I(1)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

ملاحظة : *** و ** و * تدل هذه الإشارة على دلالة إحصائية عند 1% ، 5% ، 10% ، أما بالنسبة للقيم في الجدول تمثل الإحصائية (t-Statistic)

يتضح من خلال اختبار استقرار متغيرات الدراسة أنها مستقرة من الدرجة I(0) و I(1) وبالتالي فإن هذه النتائج تسمح لنا بتطبيق منهجية (ARDL)، ويكتب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لمتغيرات الدراسة على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \Delta FDI_t = & \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p_1} \beta_i \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_1} \partial_i \Delta E.FR_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_1} \delta_i \Delta I.FR_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^{p_1} \tau_i \Delta B.FR_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_1} \pi_i \Delta TR.FR_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_1} \vartheta_i \Delta COR_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^{p_1} \mu_i \Delta PS_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_1} \rho_i \Delta RQ_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_1} \omega_i \Delta RL_{t-i} \\ & + \varphi_1 FDI_{t-1} + \varphi_2 E.FR_{t-1} + \varphi_3 I.FR_{t-1} + \varphi_4 B.FR_{t-1} + \varphi_5 TR.FR_{t-1} + \varphi_6 COR_{t-1} \\ & + \varphi_7 PS_{t-1} + \varphi_8 RQ_{t-1} + \varphi_9 RL_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

III-1- اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

التكامل المشترك وفقاً لـ (Pesaran, Shin, & Smith, 2001) في نماذج ARDL يركز على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = \varphi_4 = \varphi_5 = \varphi_6 = \varphi_7 = \varphi_8 = \varphi_9 = 0 \\ H_1: \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq \varphi_4 \neq \varphi_5 \neq \varphi_6 \neq \varphi_7 \neq \varphi_8 \neq \varphi_9 \neq 0 \end{cases}$$

يعتمد الاختبار على إحصائية F-statistics ، والقرار يكون على النحو التالي: إذا كانت قيمة F-stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر F تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل (Pesaran and al (2001)، عندها لا يمكن أن نقرر.

جدول رقم (03) : اختبارات الحدود

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	12.61395	8
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.95	3.06
5%	2.22	3.39
2.5%	2.48	3.7
1%	2.79	4.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يوضح الجدول (03) أن قيمة F-stat تساوي 12.61395 وبالتالي فهي أكبر من الحد العلوي I1 Bound للقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية (1% ، 2.5% ، 5% ، 10%)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

III -2- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

اعتمادا على (AIC) Akaike info criterion تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج (1, 1, 1, 1, 1, 0, 0, 1, 0) هو النموذج الأمثل، وفيما يلي يوضح الجدول التالي أن معلمات تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) جميعها معنوي عند درجة معنوية 5% عدا مؤشر حرية الاستثمار ومؤشر ضبط الفساد، كما أن معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared بلغ 0.88 ، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة (مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر حرية الاستثمار ومؤشر حرية التجارة وحرية الأعمال بالإضافة إلى مؤشر ضبط الفساد ومؤشر الاستقرار السياسي، الجودة التنظيمية ومؤشر سيادة القانون) تشرح 88 % المتغير التابع والمتمثل في (الاستثمار الأجنبي المباشر)

جدول رقم (03) : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: FDI				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(E_FR)	0.116778	0.043812	2.665404	0.0373
D(I_FR)	0.031890	0.006994	4.559767	0.0039
D(B_FR)	0.006814	0.034589	0.197000	0.8503
D(TR_FR)	0.114208	0.014292	7.991294	0.0002
D(COR)	-0.305038	0.668897	-0.456031	0.6644
D(PS)	-0.052258	0.268983	-0.194279	0.8524
D(RQ)	1.692700	0.357581	4.733753	0.0032
D(RL)	-2.103294	0.478820	-4.392663	0.0046
CointEq(-1)	-2.047828	0.168050	-12.185794	0.0000
Cointeq = FDI - (0.1888*E_FR + 0.0054*I_FR -0.0975*B_FR + 0.0770 *TR_FR -0.1490*COR + 0.8188*PS + 0.8266*RQ -1.0271*RL -6.4724)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E_FR	0.188781	0.022796	8.281432	0.0002
I_FR	0.005364	0.004134	1.297417	0.2421
B_FR	-0.097460	0.020641	-4.721645	0.0033

TR_FR	0.076959	0.008719	8.826962	0.0001
COR	-0.148957	0.323212	-0.460864	0.6611
PS	0.818831	0.122338	6.693193	0.0005
RQ	0.826583	0.169713	4.870475	0.0028
RL	-1.027085	0.222235	-4.621619	0.0036
C	-6.472409	0.781631	-8.280645	0.0002
R-squared= 0.966558		Durbin-Watson stat = 2.433165		
Adjusted R2= 0.888527		Prob(F-statistic)= 0.002699		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (03) الموضح أعلاه يتبين أن معامل الإرجاع أو بما يسمى معامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة $ECM(-1) = -2.04$ ، فهذه الإشارة السالبة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل.

IV - النتائج ومناقشتها :

يشير اختبار الحدود إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ويظهر تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) الموضح في الجدول (03) إلى التأثير الإيجابي للحرية الاقتصادية وحرية الاستثمار وحرية التجارة والاستقرار السياسي والجودة التنظيمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر على المدى الطويل الأجل، حيث أن الزيادة بنسبة 1% في مؤشر الحرية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.18%، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Bengoa & Sanchez-Robles, 2003)، في حين أن الزيادة في مؤشر حرية التجارة بنسبة 1% سيؤدي إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.07%، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Aziz & Mishra, 2016)

ويتضح أن الزيادة بـ 1% في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف سيزيد تدفق FDI بنسبة 0.81% ويتفق هذا مع دراسة (Peres, Ameer, & Xu, 2018) ودراسة (Kim, 2010) والذي يؤكد من خلالها أن العوامل السياسية مهمة في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر موجب ومعنوي لمؤشر الجودة التنظيمية على صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث أنه إذا زاد مؤشر الجودة التنظيمية بنسبة 1% ستزيد تدفق FDI بـ 0.82%، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة التي قام بها كل من (Mengistu & Adhikary, 2011)

ويظهر مؤشر الفساد أثر سالب وغير معنوي على تدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه إذا الزيادة في مؤشر الفساد بنسبة 1% سيؤدي ذلك إلى انخفاض في تدفق FDI بنسبة 0.14%، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة التي قام بها كل من (Gangi & Abdulrazak, 2012)

كما أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن لمؤشر حرية الأعمال وسيادة القانون تأثير سلبي ومعنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر ويرجع ذلك إلى أن معظم المعاملات الاقتصادية بالجزائر في القطاع غير الرسمي، ضف

إلى ذلك ضعف النظام القضائي وعدم استقلاليته وخضوعه للضغوط السياسية، وانتشار الفساد في قطاع الأعمال والقطاع العام، وخاصة في مجال الطاقة. (Foundation T. H., 2019).

■ الاختبارات التشخيصية للنموذج:

أ. اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء:

نستخدم اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، ونتائج هذا الاختبار موضحة فيما يلي: فرضية العدم (H_0): لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار

جدول رقم (04) : اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.643890	Prob. F(1,5)	0.4587
Obs*R-squared	2.394984	Prob. Chi-Square(1)	0.1217

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

ب. اختبار تجانس التباين Heteroskedasticity Test ARCH:

نستخدم اختبار ARCH و نتائجه موضحة في الجدول أدناه :

جدول رقم (05) : اختبار ARCH

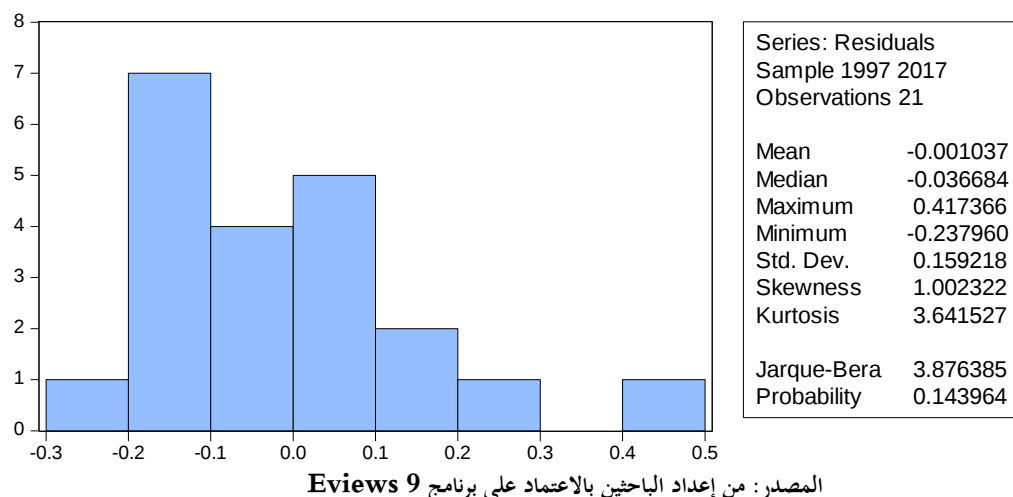
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.317248	Prob. F(1,18)	0.5802
Obs*R-squared	0.346393	Prob. Chi-Square(1)	0.5562

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يظهر من خلال اختبار ARCH أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء

ت. اختبار التوزيع الطبيعي Nomality test Jarque-Bera: نتائجه مبينة في الشكل التالي:



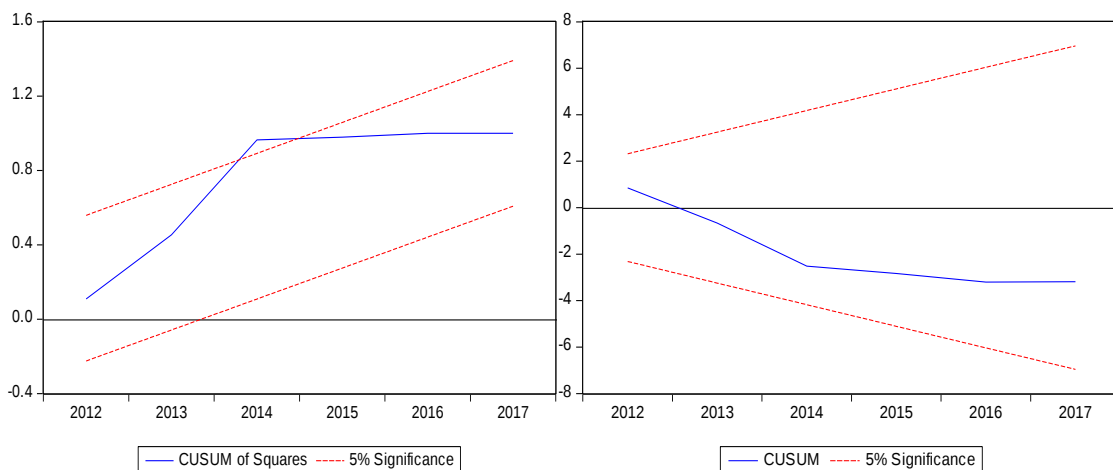
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

القيمة الاحتمالية ل (0,14) Jarque Bera هي أكبر من مستوى معنوية 5%، و بالتالي بواقى تقدير الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

■ اختبار استقرار النموذج:

اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل سوف تتم من خلال اختبارين تم اقتراحهما من قبل Brown, Durbin, and Evans (1975) هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقى المعاودة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقى المعاودة (CUSUM of Squares)، يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من اختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5%. و من ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند هذا المستوي.

الشكل (05): اختبار (CUSUM of Squares) الشكل (06): اختبار (CUSUM)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يتضح من الشكل (05) أن المعاملات المقدره للنموذج غير مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، نظرا لوقوع الرسم البياني لاختبار (CUSUM of Squares) خارج الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، في حين يظهر الشكل (06) أن المعاملات المقدره للنموذج مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة نظرا لوقوع الرسم البياني لاختبار (CUSUM)

داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، حيث يرتبط عدم الاستقرار في النموذج بقضايا الفساد المتفشى في قطاعي الأعمال والقطاع العام في الجزائر، وخاصة قطاع الطاقة، ففي عام 2012 احتلت الجزائر المرتبة 105 من بين 174 دولة شملتها الدراسة الاستقصائية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2012 لمنظمة الشفافية الدولية.

V - الخلاصة :

يبرز التحليل المقدم في هذه الدراسة أثر الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، استناداً إلى البيانات المقدمة خلال الفترة من 1996 إلى غاية 2016، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) توصلنا إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التالية: الجودة المؤسسية الاقتصادية، الجودة المؤسسية السياسية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يظهر بأن مؤشر الحرية الاقتصادية وحرية التجارة بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والجودة التنظيمية تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث لم تتناقض النتائج المتوصل إليها مع الدراسات السابقة التي تؤكد على أن الجودة المؤسسية هو المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتبرز الجودة المؤسسية تأثير كبير في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، فالجزائر خلال فترة التسعينيات سجلت ضعف كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكان راجع ذلك بالأساس إلى ضعف الإطار المؤسسي السياسي والاقتصادي نتيجة أعمال العنف وعدم الاستقرار السياسي خلال تلك الفترة، ومع ذلك لم يدم الوقت طويلاً حتى استطاعت الجزائر من إعادة الاستقرار ومعه انتعاش في الاقتصاد مطلع الألفين وسجلت مستويات جيدة في جذب الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال والانفتاح التجاري.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن الاستنتاج بأن الجودة المؤسسية السياسية والاقتصادية هما عاملان أساسيان في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. بالإضافة إلى ذلك، من الأولويات التي يجب على الجزائر تحقيقها هي توفير مناخ استثماري جيد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل الخروج من دوامة التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنوع الاقتصادي.

قائمة المراجع:

1. (UNCTAD), U. N. (2007). "Occasional Note-Worldwide Survey of Foreign Affiliates." UNCTAD/WEB/ITE/IIA/2007/5. New York et Geneva: UNCTAD.
2. Aghrout, A., & Bougherira, R. M. (2004). Algeria in transition: Reforms and development prospects. Routledge.p87.
3. Ameer, W., Xu, H., & Peres, M. (2016). Relationship between Foreign Direct Investment, Institutional Quality and Macroeconomics Variables. JL Pol'y & Globalization, 51, 64 .
4. Aziz, O. G., & Mishra, A. V. (2016). Determinants of FDI inflows to Arab economies. The Journal of International Trade & Economic Development, 25(3) , 325-356.
5. Bank, A. D. (2011). "People's Democratic Republic of Algeria". Dialogue Note 2011-2012, African Development Bank Group .
6. Bank, W. (2018). The World Bank in Algeria, Overview, .
http://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview .

7. Bank., W. (2016). Doing Business 2017: Encouraging results for Maghreb countries, <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2016/10/26/encouraging-results-for-the-countries-of-the-maghreb> .
8. Bengoa, M., & Sanchez-Robles, B. (2003). Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America. *European journal of political economy*, 19(3) , 529-545.
9. Buchanan, B. G., & Rishi, M. (2012). Foreign direct investment and institutional quality: Some empirical evidence. *International Review of financial analysis*, 21 , 81-89.
10. Busse, M., & Hefeker, C. (2007). Political risk, institutions and foreign direct investment. *European journal of political economy*, 23(2) , 397-415.
11. Chaïb, B., & Siham, M. (2014). The impact of institutional quality in attracting foreign direct investment in Algeria. *Topics in Middle Eastern and North African Economies*, 16.
12. CHINE, L., DJEDDI, T., & HAIDOUCHI, A. (2017). Foreign Direct Investment as an Instrument to Promote Entrepreneurship in Algeria: Structural Analysis Using MICMAC Method. *Journal of Business and Management Sciences*, Vol. 5, No. 4, , 120-124.
13. Daude, C., & Stein, E. (2007). The quality of institutions and foreign direct investment. *Economics & Politics*, 19(3) , 317-344.
14. Foundation, H. (2013). "2013 Index of Economic Freedom". The Heritage Foundation and Dow Jones & Company, Inc, Washington, DC, USA .
15. Foundation, T. H. (2019). Récupéré sur <https://www.heritage.org/index/country/algeria>
16. Fukumi, A., & Nishijima, S. (2010). Institutional quality and foreign direct investment in Latin America and the Caribbean. *Applied Economics*, 42(14), <https://doi.org/10.1080/00036840701748979> , 1857-1864. .
17. Gangi, Y. A., & Abdulrazak, R. S. (2012). The impact of governance on FDI flows to African countries. *World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development*, 8(2/3) , 162-169.
18. Herrera-Echeverri, H. H., & Estévez-Bretón, J. B. (2014). Foreign direct investment, institutional quality, economic freedom and entrepreneurship in emerging markets. *Journal of Business Research*, 67(9) , 1921-1932.
19. House, F. (2013). "Freedom in the World 2013", available online at: <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world/2013/algeria> .
20. Iamsiraroj, S., & Ulubaşoğlu, M. A. (2015). Foreign direct investment and economic growth: A real relationship or wishful thinking?. *Economic Modelling*, 51 , 200-213.
21. Jha, S., & Zhuang, J. (2014). Governance Unbundled, IMF, V51(2), . <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2014/06/index.htm> .
22. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues. *Hague . Journal on the Rule of Law*, 3(2) , 220-246.

23. Kim, H. (2010). Political stability and foreign direct investment. *International Journal of Economics and Finance*, 2(3) , 59-71.
24. Kurul, Z., & Yalta, A. Y. (2017). Relationship between Institutional Factors and FDI Flows in Developing Countries: New Evidence from Dynamic Panel Estimation. *Economies*, 5(2), 17.
25. Mengistu, A. A., & Adhikary, B. K. (2011). Does good governance matter for FDI inflows? Evidence from Asian economies. *Asia Pacific business review*, 17(3) , 281-299.
26. Mohammed, K. S., Benhabib, A., Lazrag, M., & Zenagui, S. (2015). The effect of foreign direct investment on Algerian economy. *International Journal of Economy, Commerce and Management*, United Kingdom, 3.
27. Naudé, W. A., & Krugell, W. F. (2007). Investigating geography and institutions as determinants of foreign direct investment in Africa using panel data. *Applied economics*, 39(10) , 1223-1233.
28. North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge: Cambridge University Press.
29. O.E.C.D. (2006). "MENA-OECD Investment programme: investment climate and regulation of international investment in MENA countries". OECD Publishing, France.
30. OECD. (2012). *Attracting Foreign Direct Investment for Development*,. Paper presented at the Global Forum on International Investment. Shanghai, China, December , 5-6.
31. Peres, M., Ameer, W., & Xu, H. (2018). The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows: evidence for developed and developing countries. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 31(1) , 626–644.
32. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. . *Journal of applied econometrics*, 16(3) , 289-326.
33. Salim, R. (2008). Foreign Direct Investment: The Growth Engine to Algeria. *Korea Review of International Studies* , 79-98.
34. Staats, J. L., & Biglaiser, G. (2012). Foreign direct investment in Latin America: The importance of judicial strength and rule of law. *International Studies Quarterly*, 56(1) , 193-202.
35. Ullah, I., & Khan, M. A. (2017). Institutional quality and foreign direct investment inflows: evidence from Asian countries. *Journal of Economic Studies*, 44(6), <https://doi.org/10.1108/JES-10-2016-0215> , 1030-1050.
36. UNCTAD. (2004). "Examen de la Politique de l'Investissement -Algérie-," New York et Genève: UNCTAD.
37. Unit, E. I. (2007). "World Investment Prospects to 2011: Foreign Direct Investment and the Challenge of Political Risk". Economist Intelligence Unit written with the Columbia Program on International Investment .